



مذكرة إدارية
رقم: ١/٣
تاريخ: ١٣ آذار ٢٠١٩
إلى مختلف الوحدات العاملة في وزارة الصناعة

تعزيراً لمبدأ الشفافية وتفادياً لأي إستغلال،
يمنع قبول الطلبات من قبل مخلص المعاملات ويطلب إلى جميع الموظفين المعنيين تحت طائلة
المسؤولية عدم قبول أي طلب يتعلق بخدمة تقدمها مختلف وحدات المديرية العامة إلى
المواطنين إلا من:

- 1- صاحب العلاقة المباشر (المالك).
- 2- المفوض بالتوقيع قانوناً.
- 3- المخول بموجب وكالة لدى كاتب العدل بتمثيل صاحب أو أصحاب العلاقة والقيام
بطلب خدماتهم عنهم.

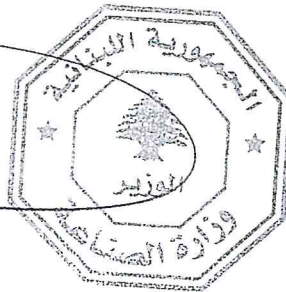
وفي كل الأحوال يقتضي بكل من يتقدم بطلب أو شكوى أو مراجعة من القطاع الخاص
لدى الوحدات المركزية و/ أو الإقليمية المختصة في المديرية العامة، باستثناء طلبات التصديق
على شهادات وإفادات المنشأ، إضافة إلى تسجيل عنوانه وأرقام هاتفه وبريده الإلكتروني في
حال وجوده، تسجيل عناوين أصحاب العلاقة المباشرين (أشخاص و/أو مؤسسات و/أو
شركات) وأرقام هواتفهم وبريدهم الإلكتروني في حال وجوده تحت طائلة عدم إعطاء المعاملة
مجراها القانوني في حال المخالفة.

أما المعاملات الواردة بالبريد العادي أو المضمون، فتسجل أصولاً وتحال على الوحدة
المختصة للنظر فيها على أن تدرس في حينه كل حالة على حدى.

يعمل بهذه المذكرة فور صدورها.

وزير الصناعة

وائل أبو فاعور



نسخة تبلغ:

- المصالح المركزية
- المصالح الإقليمية